إبراهيم أويار

رئيس قسم المكاتب الخارجية إبراهيم أويار لـ«الأنباء»: 11 ألف عضو بالجمعية و220 مكتباً حول العالم

«موصياد»: مليارا دولار التبادل التجاري بين الكويت وتركيا في غضون عامين

كشف رئيس قسم المكاتب الخارجية في جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين في تركيا «موصياد» إبراهيم أويار أن حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا متواضع وضئيل جدا ولا يتجاوز 1,2 مليار دولار تقريبا، ويبلغ حجم صادرات تركيا للكويت 450 مليون دولار مقابل 900 مليون دولار هي قيمة وارداتها منها. وأعرب أويار في لقاء مع «الانباء» عن ضرورة تعزيز حجم التبادل التجاري الخجول بين البلدين في مجالي الاستثمار والتجارة وزيادته ليصل الى ملياري دولار على الاقل في غضون عامين. وذكر ان افتتاح الجمعية مكتبا تمثيليا لها في الكويت مؤخرا سيساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين، وفيما يلي التفاصيل:

حوار: أحمد مغربي

في البداية نود التعرف على جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين «موصياد».

● تأسست جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين «موصياد» في مدينة إسطنبول في 1990، من قبل مجموعة من رجال الأعمال الأتراك، كهيئة مستقلة من قبل 7 اعضاء واصبحت تضم الان 11 الف عضو، وللجمعية فروع في كل المدن التركية ولديها 86 عضوا في 80 مدينة تركية، بالإضافة الى 220 مكتبا منتشرة في 90 دولة حول العالم.

وكان من الامور الهامة للجمعية مؤخرا افتتاح مكتب تمثيلي في الكويت قبل 3 أشهر بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين الكويت وتركيا في اعقاب التحسن الكبير الذي سجل مستوى عاليا على صعيد العلاقات السياسية بين البلدين، وما نطمح له مستقبلا هو دعم وارتقاء مستوى التعاون التجاري بين البلدين والذي يعود لزمن بعيد.

أويار خلال حديثه مع «الأنباء» (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ما اهم اللقاءات الرسمية التي عقدتها «موصياد» مع الجانب الكويتي خلال الزيارة؟

● قام وفد من جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين بعقد لقاءات موسعة مع مسؤولين من هيئة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ومسؤولي غرفة تجارة وصناعة الكويت واعضائها، وكانت المحادثات فرصة طيبة لبحث فرص الاستثمار المتبادل بين الجانبين وتبادل المعلومات القيمة والبيانات المتعلقة بهذه الفرص والمشاريع الاستثمارية.

كما ان وفد الجمعية سيعود إلى الكويت في غضون شهر حاملا المزيد من المشروعات التنموية الضخمة التي تنفذها تركيا حاليا، ولا شك ان عام 2019 سيكون مختلفا عن سابقه بالنسبة للبلدين على صعيد اقامة الاعمال والانشطة التجارية بينهما.

ما حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا وفق اخر احصائيات رسمية؟

● حجم التبادل التجاري بين البلدين متواضع وضئيل جدا ولا يتجاوز 1,2 مليار دولار تقريبا، ويبلغ حجم صادرات تركيا للكويت 450 مليون دولار مقابل 900 مليون دولار هي قيمة وارداتها منها، ومن الضروري تعزيز هذه الارقام الخجولة في مجالي الاستثمار والتجارة في كلا البلدين وزيادتها لتصل الى ملياري دولار على الاقل في غضون عامين لان الحجم الحالي غير مقبول.

ما عدد الشركات التركية العاملة في الكويت؟

● ثمة شركات تركية كبيرة تعمل في مجال المقاولات والانشاءات داخل السوق المحلي الكويتي، ولدينا تخصصات ضخمة في قطاعات التعليم والدفاع والمواد الغذائية ونطمح الى ان تدخل تلك الشركات السوق الكويتي قريبا.

ولدى تركيا 16 قطاعا تضم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، لذا فان جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين «موصياد» تعمل على مشاركة الكويت في خطة التنمية الاقتصادية «كويت جديدة»، لاسيما ان الاقتصاد التركي قوي وينمو بسرعة في اطار الخطة التنموية 2023، وبالمقابل هناك خطة الكويت 2035 وكلانا سنعمل لتحقيق اهداف هاتين الخطتين.

كيف تأثر الاقتصاد التركي بالأزمة الاقتصادية الاخيرة وتراجع سعر صرف الليرة؟

● لقد تجاوزنا هذه الازمة التي استطيع القول انها قد اصبحت خلفنا، وستكون هناك اموال ضخمة جاهزة للاستثمار في اسطنبول التي تعتبر من ارخص المدن تقريبا مقارنة مع مدن اخرى، ونأمل ان يشهد 2019 حل مشكلة العملة وستعود الليرة الى وضع جيد، وخلال وقت قصير سيصبح شراء الارض او العقارات في اسطنبول باهظ الكلفة وبالتالي فان الوقت الحالي مناسب جدا لشراء العقارات في تركيا خصوصا اسطنبول.

كما ان دخول الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في عقد شراكات مع شركاء كويتيين بهدف الاستثمار والتداول العقاري يمثل احد الاهداف في الوقت الراهن لأنه مناسب جدا لإقامة الشراكات في المجالات العقارية والتجارية والصناعية.

ما فرص استثمار الشركات الكويتية في تركيا؟

● بإمكان الشركات الكويتية العمل في تركيا في مجالات البتروكيماويات والنفط والصناعات المختلفة والطاقة وتخزينها وسيكون العائد الاستثماري مرتفعا للغاية، بالإضافة الى شراء الشركات التركية صغيرة ومتوسطة الحجم العاملة في الصناعات المختلفة وتنميتها ومن ثم نقلها الى دول اخرى، لاسيما ان لدى تركيا تكنولوجيا عالية ومتقدمة ومعرفة كبيرة في مجالات كثيرة كالمعدات والمحركات والعقارات، وبفضل الدعم من الشركات الكويتية يمكننا خلق شركات عالمية بالتعاون بين الجانبين.

450 مليون دولار صادرات تركيا للكويت.. و900 مليون الواردات

افتتاح مكتب تمثيلي في الكويت سيساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين

تركيا تجاوزت أزمة الليرة.. والوقت مناسب للاستثمار في ظل انخفاض الأسعار

فرصة أمام الشركات الكويتية للاستثمار في تركيا بمجال البتروكيماويات والنفط والصناعات

تقرير الشال

بورصة الكويت ثالث أكبر الرابحين عالمياً في 2018

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن أداء شهر ديسمبر كان سالبا لغالبية أسواق العينة، حيث حقق فيه 11 سوقا من أصل 14 سوقا خسائر، بينما حققت 3 أسواق أداء موجبا طفيفا. وكانت نتيجة ذلك الأداء، احتفاظ 6 أسواق بموقعها في المنطقة الموجبة من زاوية أدائها منذ بداية العام، وهو ما يوحي بأن معظم الأسواق الأخرى أو 8 أسواق لم تتعاف بشكل كامل بعد أداء شهر نوفمبر السلبي الذي حققت فيه غالبية الأسواق خسائر، ومع نهاية ديسمبر انتهى عام 2018.

وأضاف التقرير أن أكبر الخاسرين خلال عام 2018 كان سوق دبي الذي فقد مؤشره نحو 24,9٪ مقارنة بنهاية عام 2017، ليقبع في قاع قائمة الأسواق الخاسرة. وثاني أكبر الخاسرين كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره 24,6٪ مقارنة مع مكاسب لمؤشره بنحو 6,6٪ في نهاية 2017. بينما كان ثالث أكبر الخاسرين السوق الألماني بخسائر 18,3٪ مقابل مكاسب 12,5٪ في نهاية 2017. تلاهم سوق مسقط بخسائر 15,2٪، السوق البريطاني بنحو 12,5٪، السوق الياباني 12,1٪، الفرنسي 11٪ ومن ثم الأميركي بنحو 5,6٪.

وأوضح التقرير أن أكبر الرابحين في عام 2018 كان السوق القطري الذي أضاف مؤشره نحو 20,8٪ مغايرا تماما لأدائه في نهاية 2017 حينما احتل المرتبة الأخيرة من أسواق العينة آنذاك وبخسائر بحدود 18,3٪. وثاني أكبر الرابحين كان سوق أبوظبي بمكاسب 11,7٪، مقارنة بخسائر بنحو 3,3٪ في نهاية 2017. وثالث أكبر الرابحين كانت بورصة الكويت بمكاسب بنحو 10,9٪ وفقا لمؤشر الشال. وارتفعت مكاسب السوق السعودي من نحو 0,2٪ في نهاية 2017 الى مكاسب بنحو 8,3٪ ليحتل المرتبة الرابعة من قائمة الرابحين منذ بداية العام. وانتقل السوق الهندي من أعلى قائمة الرابحين في نهاية عام 2017 بمكاسب بحدود 27,9٪، الى المركز الخامس في تلك القائمة بمكاسب بنحو 5,9٪، بينما كان أقل الرابحين كان السوق البحريني الذي حقق مكاسب طفيفة بحدود 0,4٪.

وتوقع التقرير لأداء عام 2019 تذبذبا حادا، فالشعبوية الصاعدة في كثير من دول استبدلت انفتاح بداية الألفية بينها، بتفكك وتباعد بينها وحتى ضمن بعض دولها، وجدار التعريفات الجمركية سلاح حرب تجارية أدت الى توقعات هبوط في معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وما لم يتدارك العالم تداعيات التفكك وتلك الحرب مبكرا، فمن المتوقع أن تكون الغلبة للأداء السلبي لأسواقه مع نهاية عام 2019، والعكس صحيح، ان تم تدارك ذلك التفكك كما توحي مؤشرات اجتماعات الأرجنتين بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وما يمكن أن تسفر عنه إرهاصات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ان خرجت باتفاق أو حتى ان استمرت عضوا فيه، فقد تكون حصيلة الأداء ايجابية.

29 مليار دينار القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في 2018

2019 لن يكون عاماً مستقراً.. وأداء متذبذب للسوق

رأى تقرير «الشال» ان مؤشرات الأداء المحتمل للبورصة في عام 2019 تعطي نتائج متناقضة، ففي الجانب الإيجابي تعتبر أسعار معظم الشركات المدرجة رخيصة، حيث تباع أسهم نحو 61,7٪ من الشركات المدرجة بخصم يتراوح ما بين 30٪ و80٪ على قيمتها الدفترية، وفي الجانب الإيجابي أيضا، نجاح لافت لإجراءات تطوير البورصة ومتوقع استمرار إجراءات تطوير أخرى في عام 2019. يضاف إليهما وجود فائض كبير في السيولة لدى الأفراد والمؤسسات يعكسه حجم ودائع القطاع الخاص المتضخمة رغم تدني مستوى الفائدة على الدينار، بينما يعاني الأصل المنافس للأسهم أي العقار ضغوط إلى الأدنى على أسعاره بما يرجح التبادل المعتاد في سيولتها لصالح الأسهم.

وتأتي رياح معاكسة من المتغيرات العامة، فأسعار النفط ضعيفة، وغياب نتائج إيجابية لأي إصلاح للسياسة المالية أو الاقتصادية، ومزيد من ضعف الاستقرار السياسي الداخلي، وأحداث العنف والخلاف الجيوسياسي الإقليمي، كما أن التوقعات تشير إلى ضعف محتمل لنمو الاقتصاد العالمي.

وعليه، من المرجح أن عام 2019 لن يكون عاما مستقرا، ومعه قد تشهد البورصة أداء متذبذبا مع ميل ضعيف للاتجاه الموجب، ولكنه قد يتغير في الاتجاهين، فقد يكون ملحوظا إن صاحبه ارتفاع في أسعار النفط وانفراج ولو بسيط في الأحداث الجيوسياسية، والعكس صحيح أيضا.

وقال تقرير «الشال» إن القيمة الرأسمالية في نهاية العام لمجموع الشركات المدرجة في البورصة (175 شركة) بلغت نحو 29,18 مليار دينار، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية 2017 وحققت ارتفاعا بلغ نحو 1,71 مليار دينار أو 6,2٪. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها 64 شركة من أصل 175، في حين سجلت 107 شركات انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 4 شركات فقط. وجاء أكبر ارتفاع من نصيب قطاع البنوك بنحو 2,18 مليار دينار وكان القطاع الهدف الرئيس لتداولات الأجانب، تلاه قطاع المواد الأساسية بارتفاع بنحو 212,5 مليون دينار. بينما حققت قيمة قطاع الخدمات المالية انخفاضا بنحو 247,4 مليون دينار.

16,1 مليار دينار إيرادات الكويت النفطية في ديسمبر

1,7 مليار دينار فائض محتمل للموازنة العامة

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر بلغ نحو 56,26 دولارا للبرميل، منخفضا 8,93 دولارات للبرميل، أي ما نسبته 13,7٪ عن معدل نوفمبر البالغ نحو 65,19 دولارا، وهو أعلى بنحو 6,3 دولارات للبرميل، أي بما نسبته 12,5٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولارا للبرميل.

وبانتهاء ديسمبر، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدل بحدود 70,3 دولارا لما مضى من السنة المالية الحالية، وهو أعلى من معدل سعر البرميل للسنة المالية 2017 /2018 البالغ 54,5 دولارا بنحو 29٪، وأدنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولارا بنحو 4,7 دولارات، أو 6,2٪.

وأضاف التقرير أن الكويت يفترض أن تكون قد حققت إيرادات نفطية في ديسمبر، بما قيمته نحو 16,1 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية نحو 21,5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 8,2 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,7 مليار دينار إيرادات غير نفطية والمؤشرات الأولية توحي بأنها قد تكون أعلى، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 23,2 مليار دينار، وهي أعلى بنحو 7,2 مليارات دينار عن مستوى الإيرادات الفعلية من أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2017.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 فائضا بحدود 1,7 مليار دينار، ولكن هناك احتمالا بأن يتحول الفائض إلى عجز إن استمرت أسعار النفط في الانخفاض، أو حتى لو ظلت على مستواها في نهاية ديسمبر، أو دون معدل الشهور التسعة الفائتة بنحو 20 دولارا للبرميل.